

دراسات محكمة

النُّخْبَةُ السِّيَاسِيَّةُ وَالانْتِخَابَاتُ التَّشْرِيْعِيَّةُ
بَحْثٌ حَوْلَ خِصَائِصٍ وَمُحَدَّدَاتٍ "صِنَاعَةِ" النُّخْبِ النِّيَابِيَّةِ
بِالْمَغْرِبِ

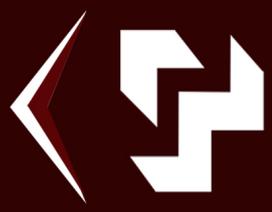
عبد الرحيم خالص

أستاذ بكلية الحقوق أيت ملول

جامعة ابن زهر/أكادير

All rights
reserved

جميع الحقوق
محفوظة



مقدمة:

يُحاول، هذا البحث، مُقَارَبَةَ مُخْتَلَفِ الأَجْوِبَةِ المُتَعَدِّدَةِ التي تَكَادُ تَتَّفِقُ حَوْلَ فِكْرَةِ أُسَاسِيَّةٍ وَمُرْكَزِيَّةٍ، تَتَمَحَوَّرُ حَوْلَ مَا تُسَمِّيهِ الدِّرَاسَاتُ السُّوسِيُو-سِّيَاسِيَّةُ بِـ "النُّخْبَةِ" ¹ Elite عموماً، والنخبة السياسية خصوصاً؛ وذلك، من خلال اعتبارها العنصر المركزي داخل أي سلطة سياسية حاكمة، سواء كانت تنظيمية أو برلمانية. ومن بين تلك الأَجْوِبَةِ التي نَسَعَى لمقاربتها، هي الفكرة القائلة بأن النخبة السياسية التي تَحْكُمُ في ظل نظام سياسي قائم، باسم الشرعية الانتخابية، هي نُخْبَةٌ "تُصْنَعُ" وفق الشروط والظروف التي يعيشها كل نسق سياسي على حدة، سواء وفق حاجيات هذا النسق على مستوى إثبات الشرعية والمشروعية التي يحضها بهما من جهة، أو سواء وفق ضرورات الحفاظ على أمن واستقرار النسق من جهة أخرى.

في هذا الإطار، طُرِحَتْ - عبر نظريات النُّخْبَةِ عموماً - عِدَّةُ أسْئَلَةٍ مِنْ قَبِيلِ: مَنْ يَحْكُمُ؟ (Qui gouverne?) أو مَنْ يُقَرِّرُ؟ (Qui décide?)؛ وهو السؤال الذي أَرَقَّ العديد من الباحثين والمفكرين السياسيين (وكذا الاقتصاديين)؛² فالسؤال: "مَنْ يَحْكُمُ؟" أو "مَنْ يُقَرِّرُ؟" في المغرب مثلاً، ظل السؤال الجوهرى في عدة محاولات لفهم وتفسير السلطة السياسية الحاكمة، وبخاصة على مستوى وظائف وأدوار السُّلْطَةِ التَّشْرِيعِيَّةِ.

من هذا المنطلق، نتساءل، في إطار إشكالي: إلى أي حد تُعْتَبَرُ النُّخْبَةُ السِّيَاسِيَّةُ النِّيَابِيَّةُ بِالمَغْرِبِ، نُخْبٌ واعيَّةٌ بأدوارها ومهامها البرلمانية، على مستوى "التواصل" من جهة، وعلى مستوى التشريع والمراقبة ثم التقييم من جهة أخرى؟

وقبل الإجابة عن هذا التساؤل المركزي، سوف نُحاولُ بالموازاة مع ذلك، الإجابة عن بعض الأسئلة الفرعية كما يلي:

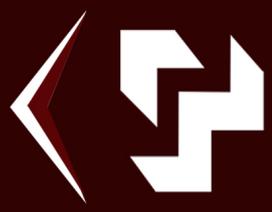
- ماذا نقصد بمفهوم النُّخْبَةِ عموماً؟ وما هي أهم خصائصها السياسية بِالمَغْرِبِ؟
- وماذا عن النخبة المحلية (الجماعية والجهوية)؟ ثم ماذا عن النخبة الوطنية وكذا عن النخبة البرلمانية؟

- ثم كيف "تُصْنَعُ" النُّخْبَةُ السِّيَاسِيَّةُ النِّيَابِيَّةُ بِالمَغْرِبِ؟
- وإلى أي حد يمكن اعتبار النخب السياسية النيابية بِالمَغْرِبِ، نُخْبًا تَحْكُمُ أو تُقَرِّرُ بِالفِعْلِ؟

¹ Jean-Claude THOEING, Qui décide en politique ? Sciences humaines, (Mai-Juin, 1993 hors-série n°2), PP. 12-16.

² أمثال:

Jean-Claude THOEING, T.B. BOTTOUMOR, Robert DAHL, Alain TOURAINE, Michèle ALLIOT-MARIE, Jean Marie COTTERT et autres



النُّخْبَةُ السِّيَاسِيَّةُ وَالانتخاباتُ التَّشْرِيعِيَّةُ

بَحْثٌ حَوْلَ خِصَائِصٍ وَمُحَدِّدَاتٍ "صِنَاعَةِ" النُّخْبِ النِّيَابِيَّةِ بِالْمَغْرِبِ

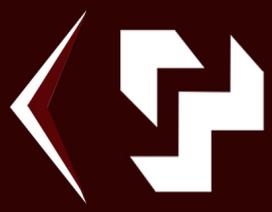
تطرح نظرية النُّخْبَةِ، من خلال الدور الذي تلعبه في أي نظام سياسي ودستوري معاصر، عدة إشكاليات عميقة، سواء على مستوى المجال الانتمائي أو على مستوى المجال الوظيفي. وقبل التطرق إلى أهميتها المحورية والمركزية، لا سيما في علاقتها كنخبة نيابية محلية بمواطني الدوائر الانتخابية من جهة، أو في علاقتها كنخبة نيابية وطنية بكافة المواطنين على المستوى الوطني من جهة أخرى؛ فإننا سنحاول التطرق أولاً إلى النُّخْبَةِ كمفهوم عام؛ وثانياً إلى النخبة كمحدد علائقي مرتبط بالمجال التراخي، سواء باعتبارها نخبة مرتبطة بالوظيفة السياسية للنواب البرلمانيين حسب سلطة المؤسسة التشريعية على الصعيد الوطني أو باعتبارها نخبة مرتبطة بالدائرة الانتخابية على المستوى المحلي³.

ولذلك، سوف نعتمد على نقطتين أساسيتين كما يلي:

الفصل الأول: في مفهوم النُّخْبَةِ وخصائصها الأساسية بالمغرب؛

الفصل الثاني: مُحَدِّدَاتُ النُّخْبَةِ النِّيَابِيَّةِ المحلية والوطنية بالمغرب.

³ لذلك، تجدر الإشارة مسبقاً بأننا لا ننوي معالجة مسألة "صناعة" النخبة بشكل دقيق في هذا البحث أو الإجابة عن مختلف الأسئلة الفرعية المطروحة أعلاه، ولكن سوف نحاول مقاربتها من خلال مناقشة بعض أوجه وطرق ظهورها وولادتها، سواء من خلال نموذج النخب السياسية المحلية (الجماعية والجهوية) أو النخب السياسية الوطنية، والتي يمكنها - في نظرنا - أن ترتقي من خلال الانتخابات التشريعية إلى مكانة النخبة النيابية البرلمانية بالنسبة لأعضاء مجلس النواب، أو من خلال الانتخابات الجماعية والجهوية بالنسبة لأعضاء مجلس المستشارين. وهذا التطور أو التحول، هو ما نقصد به "صناعة" النخبة، ولاسيما إذا كانت توجه من طرف فاعلين من خارج أو من داخل العملية السياسية الانتخابية.



النُّخْبَةُ السِّيَاسِيَّةُ وَالانتخاباتُ التَّشْرِيعِيَّةُ

بَحْثٌ حَوْلَ خِصَائِصٍ وَمُحَدَّدَاتٍ "صِنَاعَةِ" النُّخْبِ النِّيَابِيَّةِ بِالْمَغْرِبِ

الفصل الأول: في مفهوم النخبة وخصائصها الأساسية بالمغرب

إن تعريف مفهوم "النُّخْبَةُ" بصفة عامة، سوف نحدده من مَن نطلق التعريف الذي قدمه كل من بارنو PARETTO وموسكا MOSCA ثم بوتومور BOTTOMORE في إطار تعاملهم مع نظرية النخبة السياسية عموماً؛ وذلك، قبل أن نحاول من خلال ملاحظتنا في إطار مخرجات بحث ميداني حول التواصل النيابي بالمغرب (والمعتمد على دراسة الحالة)⁴، تقديم أهم الخصائص المميزة للنخبة السياسية المغربية ولاسيما في فترة الانتخابات التشريعية.

⁴ تعتمد مخرجات البحث الميداني المعتمد لدينا في هذا البحث على دراسة حالة الدائرة الانتخابية بزو واويزغت. وهي من الدوائر المعروفة بانتمائها إلى المجال القروي الذي يستحوذ على أغلبية النفوذ الترابي التابع لإقليم أزيلال وعمالة بني ملال أو لجهة تادلة أزيلال سابقاً (أي جهة بني ملال خنيفرة حسب التقسيم الجهوي الحالي الذي يضم 12 جهة عوض 16 جهة ضمن التقسيم القديم). وتضم دائرة بزو-واويزغت الانتخابية، تحت نفوذها الجغرافي الانتخابي، ثلاثة دوائر هي: دائرة واويزغت، دائرة بزو ودائرة أزيلال (وهي نفس الدوائر أيضاً في التقسيم الجهوي الجديد/ 12 جهة). وتنتشر عبر نفوذها الترابي الانتخابي 27 جماعة، وهي: أزيلال (البلدية)، بزو، فم الجمعة، تنانت، أيت تكللا، تايبة، بني حسان، ارفالة، تسقي، مولاي عيسى بن ادريس، تاويزة، بني عياض، أفورار، تيموليلت، أيت أقيلي، إسكسي، تاكلفت، واويزغت، بين الويدان، أيت وعرضي، تيروش، تيفرت نابت حمزة، أيت مزغ، تيلوكيت، أنركي، أكودي نلخير، وزاوية أحنصال.

ويسكن بالنفوذ الترابي للدائرة الانتخابية بزو-واويزغت، في مجملها والموزعة على 27 جماعة: 259.897 نسمة، حسب إحصاء 2004 من المغاربة (دون الأجانب الذين يصلون إلى 50 فرد) / [مع العلم بأن عدد سكان هذه الدائرة الانتخابية لم يعرف تغييراً كبيراً حسب الإحصاء العام للسكان بالمغرب لسنة 2014]. وقد سميت الدائرة الانتخابية التي تضم كل هذه الجماعات، بالدائرة الانتخابية بزو-واويزغت، نظراً للمركزية الجغرافية التي تتمتع بها هاتين الدائرتين الجماعتين:

بحيث توجد دائرة جماعة واويزغت في وسط الشمال الشرقي لإقليم أزيلال، وتتميز بمركز جغرافي يجعل العديد من الجماعات تدور حول موقعها المركزي، فضلاً عن تموقعها بين مدينتين استراتيجيتين، هما: بني ملال وأزيلال.

ثم دائرة جماعة بزو التي تستحوذ على موقع حدودي مع جغرافية الإقليم، وتتمركز في الشمال الغربي لإقليم أزيلال، وتشكل مع دائرة جماعة واويزغت خطاً دائرياً "بيضوي" الشكل؛ بينما، تتمركز في وسط هذه الدائرة، مدينة أزيلال التي تضم عمالة الإقليم. وتمثل الخريطة أسفله، إقليم أزيلال، مبيناً أهم الجماعات التي تنتهي إليه، وكذا جميع الجماعات الترابية التي تدخل تحت النفوذ الترابي للدوائر الانتخابية الثلاثة التي يضمها الإقليم، وعلى رأسها الدائرة الانتخابية بزو-واويزغت، الحالة المعتمدة في البحث الميداني.

وقد اعتمد هذا البحث على المعاينة الغير احتمالية التي يمكن تقديم بعض مكوناتها الأساسية وبشكل جد مختصر كما يلي:

مجتمع الدراسة (الإحصائي): وهو مجموع الناخبين المسجلين باللوائح الانتخابية للدائرة الانتخابية بزو-واويزغت إلى حدود الانتخابات التشريعية 2011 (دون الانتخابات التشريعية لسنة 2016)، والبالغين من العمر 18 سنة فما فوق، ويعيشون في مساكن دائمة تابعة للنفوذ الترابي للدائرة.

وحدة المعاينة: وهي العضو الفرد ضمن "مجموع الناخبين" بالدائرة الانتخابية بزو - واويزغت؛ وبالتالي، يتم استخدام عدة وحدات، تم الاستناد إليها، وفق ثلاثة عوامل أساسية بمثابة متغيرات، وهي:

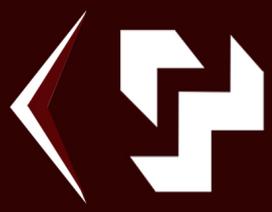
عامل السن كمحدد (متغير) فَنَوِي، متعلق بالشرط العُمري المرتبط بكل فرد يبلغ السن القانونية للتصويت (18 سنة فما فوق)؛

وعامل الجنس كمحدد (متغير) نوعي، متعلق باستقرار مختلف الآراء لدى الذكور والإناث، وإن اختلف العدد المستجوب من جنس لآخر؛

وعامل الوسط الانتمائي كمحدد (متغير) جغرافي، متعلق بكل منتمي إلى مجتمع الدراسة كوسط انتمائي، محصور في ساكنة الدائرة الانتخابية بزو-واويزغت، في حدودها الجغرافية القانونية حسب التقطيع الانتخابي المعمول به.

وهكذا تم الاعتماد من طرف الباحث على طريقة المعاينة الغير احتمالية باعتبارها أنجع الطرق التي مكنته من التقرب إلى المجتمع المدروس بكل دقة، دون التقيّد بشرط الاحتمالية أو العشوائية التي تفترض تساوي كل الأشخاص في الحصول على نفس الفرصة للانضمام إلى العيّنة. وقد تبني - إلى حد ما - العينة الحصصية Quota، اعتماداً على العدد شبه المتساوي من نسبة الإناث مع نسبة الذكور بالدائرة الانتخابية بزو-واويزغت. انطلاقاً من طبيعة الجنس.

أنظر للمزيد من المعطيات الدقيقة: عبد الرحيم خالص، "الناخب والمنتخب، دراسة سوسيوسياسية حول التواصل النيابي بالمغرب (دراسة حالة



النخبة السياسية والانتخابات التشريعية

بحث حول خصائص ومحددات "صناعة" النخب النيابية بالمغرب

أولاً: في تعريف مفهوم النخبة (السياسية) عموماً

في كل مجتمع، نجد طبقتين أساسيتين: الأولى، تَحْكُم وتُسَمَّى "الحاكمين"؛ والثانية، تكون محكومة وتسمى "المحكومين". ورغم تشابه الأسماء (طبقاً للأصل الفعلي: حَكَمَ/ يَحْكُمُ/ حُكِمَ)، فإن الفرق بينهما شاسع. فالأولى، تتكون من أغلبية المواطنين وعددها كبير؛ والثانية، تتكون من القلة وعددها محدود وتتحكم في الأغلبية، أي في الطبقة الأولى.

يُطلق على الطبقة الأولى، نظراً لسلطتها الواسعة في التحكم على الأغلبية من المواطنين، اسم النخبة أو ما اصطلح عليه بـ "نظرية النخبة"، والتي تولدت في سيرورتها التاريخية، انطلاقاً من معارضتها: من جهة، للديمقراطية، باعتبار أن "حكم الشعب بنفسه ولنفسه" فكرة يصعب تطبيقها؛ ومن جهة أخرى، للماركسية كبديل لنظرية الطبقات الاجتماعية.

ومن مفكري نظرية النخبة، نجد عالم الاجتماع الإيطالي فلفيدو بارتو Vilfredo PARETTO الذي يرى في كتابه "العقل والمجتمع" بأن النخبة تتكون من "الأشخاص الذين حصلوا على علاقات جيدة في مباراة الحياة"، بالرغم من أن هذه الأخيرة قد تحتل عدة أوجه بالنسبة للمتبارين غير المتساوين، من خلال مصادر إثراء مواقعهم ضمن سلم التراتبية الاجتماعية⁵. فالنخبة، حسب بارتو، هي طبقة اجتماعية غير متجانسة الأصول. هناك خصائص تفصل بين نخبة أصلية ونخبة دخيلة؛ فبجانب أرستقراطية العلماء ورجال الأعمال، مثلاً، قد تتولد أرستقراطية الخونة واللصوص أو قطاع الطرق الذين يعتمدون مصادر غير مشروعة لارتقائهم في سلم التراتبية الأرستقراطية.

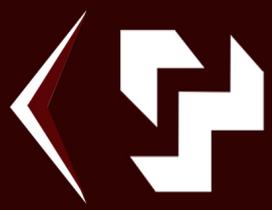
غير أن الخطير، في نظر بارتو، هو تحول أرستقراطية الخونة إلى أرستقراطية سياسية حاكمة، تمتلك السلطة والنفوذ، فتدساق وفق النسق السياسي العام الذي يفترض نخبة مسيرة ونخبة غير مسيرة Elites non dirigeantes⁶. بل، ويربط بارتو، النخبة إجمالاً بالمجال الذي تتحرك فيه ووفقه، ويتعدد الميادين الانتمائية المعرفية للنخبة، تتعدد تصنيفات هذه الأخيرة⁷.

الدائرة الانتخابية بزواويزغت)؛ أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، (مراكش: كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة القاضي عياض، أكتوبر 2014، أطروحة غير منشورة).

⁵ توم بوتومور، "النخبة والمجتمع"، ترجمة جورج جحا، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 2، 1988). ص 6.

⁶ ويمكن في هذا الإطار الرجوع إلى وصف بارتو حول فكرته الأساسية حول "دورة النخب"، ضمن نظريته السياسية حول النخبة الأرستقراطية التي يقول عنها، في "تعبير تصويري" حسب بوتومور: "التاريخ مقبرة الأرستقراطيات". توم بوتومور، "النخبة والمجتمع"، نفس المرجع السابق، ص 47.

⁷ يمكن، على سبيل المثال، تعريف النخبة من خلال المستوى التعليمي، أو مكانتها الاجتماعية أو انخراطها السياسي، ونجد، في هذا الإطار، الدراسة المتميزة لبيير فيرمون حول النخبة المتعلمة في كل من المغرب وتونس وعلاقتها بالمجال السياسي الضيق، وبخاصة النخبة التي تكونت عبر التعليم



أما غيتانو موسكا Gaetano MOSCA في كتابه "الطبقة الحاكمة"، فيعرف النخبة كقوة متماسكة من الأشخاص تشكل جبهة قوية قادرة على تحدي القوة المعارضة التي تواجهها، نظرا لامتلاك النخبة لقدرات ومميزات تنظيمية دقيقة، تساعد على تحديد مصادر القوة داخل المجتمع. الأمر الذي يمكنها من احتكار قوة "العنف المشروع" حسب تعبير ماكس فيبر Max WEBER داخل مؤسسات السلطة السياسية.⁸

في حين عرفها تشارلز رايت ميلز Charles Wright MILLS في كتابه "نخبة القوة"، الذي صدر سنة 1956، قائلا: "إن تعريف النخبة الحاكمة بواسطة وسائل السلطة يجعلنا نقول إن هذه النخبة تضم الأشخاص الذين يشغلون مراكز القيادة"⁹؛ وذلك، وفقا لنظرية بارتو، حيث أن النخبة - بصفة عامة - تتمثل في الطبقة المالكة للسلطة والنفوذ، والتي ترسم حواجز بينها وبين المجتمع. ولذلك، يؤكد ميلز بـ "أن النخبة تتكون من قادة مجالات الأعمال والحكومة والقوات المسلحة، الذين تربط بينهم مصالح وأصول اجتماعية وقيم متماثلة ضمن دائرة القطاعات التي يهيمنون عليها".¹⁰

يقول برهان غليون: "داخل أية جماعة، (تعتبر) التبادلات غير متساوية بين النخبة والقاعدة، وهذا بدوي باعتبار القاعدة التالية: بما أن الثروات الرمزية مركزة في يد النخب، فالنخبة إذن هي التي تنظم تلقين القيم الضرورية في حياة المجموعة بأداءات من نوع خاص"¹¹، وهو الأمر الذي يولد جماعة تأخذ الشكل الهرمي في نشأتها وهي تستحوذ عبر ما تملكه من التمثيلات الرمزية والمعنوية والمادية على درجة معينة ضمن الهرم الاجتماعي. والتي

العالي والبعثات التدريسية بالخارج. وذلك، منذ سنوات الحماية الفرنسية (نونس منذ 1881 والمغرب منذ 1912). أنظر:

Pierre VERMEREN, *Ecole, élite et pouvoir, Maroc – Tunisie XX^{ème} siècle*, (Rabat-Salé : Alizés, Février 2002), P 9.

⁸ للتعريف أكثر بمفهوم النخبة عند موسكا، يرجى العودة إلى كتابه:

Gaetano MOSCA, *The Ruling Class (Elementi di Scienza Politica)*. Translated by Hannah D. Kahn. (New York : McGraw-Hill Book Company. 1939.

وارد عند: علي أسعد وطفة، "في مفهوم النخبة". أنظر العنوان الإلكتروني الآتي:

<http://anfasse.org/index.php/2016-12-30-16-04-13/2016-12-05-17-29-12/5842-2016-01-24-15-35-56> تم الاطلاع عليه بتاريخ 16 يناير 2017.

⁹ نقلًا عن: شوميليه جاندر وكونفوازييه كلود، "مدخل إلى علم الاجتماع السياسي"، ترجمة إسماعيل الغزال، (بيروت: ط 1، 2005)، مرجع سابق، ص 57، 60 و61.

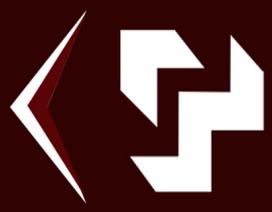
¹⁰ أنظر للمزيد:

Mills C. Right, 1969 [1956], *L'élite du pouvoir*, Paris, Maspero.

وارد عند: علي أسعد وطفة، "في مفهوم النخبة". أنظر العنوان الإلكتروني الآتي:

<http://anfasse.org/index.php/2016-12-30-16-04-13/2016-12-05-17-29-12/5842-2016-01-24-15-35-56> تم الاطلاع عليه بتاريخ 16 يناير 2017.

¹¹ للمزيد من المعلومات حول أنواع النخبة وتعددتها، وبخاصة في العالم العربي الإسلامي، أنظر: برهان غليون، "مجتمع النخبة"، (معهد الإنماء العربي، دراسات الفكر العربي، ط 1، 1979).



النخبة السياسية والانتخابات التشريعية

بحث حول خصائص ومحددات "صناعة" النخب النيابية بالمغرب

تتبعوا الدرجة العليا هي التي تلقب باسم النخبة، وعلى رأسها النخبة السياسية.

بينما، نجد توم بوتومور Tome BOTTOMORE في كتاب "النخبة والمجتمع"، يؤكد كل هذه النظريات، ويضيف إليها عامل "السياسة" الذي يرى من خلاله بأن النخبة السياسية تستطيع أن تلعب دورا لا مثيل له في فهم وتنظيم وتسيير المجتمع برمته. وهو يؤكد، في نفس السياق، بأن مفهوم كل من بارتو وموسكا عن النخبة، يساعده على تحديد هذا المفهوم المشترك فيما بينهما؛ بحيث أن "هناك في كل مجتمع، بل يجب أن يكون في كل مجتمع، أقلية تحكم سائر أفراد المجتمع، وهذه الأقلية، "الطبقة السياسية" أو "النخبة الحاكمة"، مؤلفة من هؤلاء الذين يحتلون مراكز القيادة السياسية، وبصورة أكثر غموضا، من هؤلاء الذين يستطيعون أن يؤثروا تأثيرا مباشرا في القرارات السياسية (...)"¹².

ومن هنا، ظهرت نظريات أخرى ذات طابع تجزيئي. ذلك، أن هذه الأخيرة، تعتبر النخبة نوعين، لا يخلو أي مجتمع منهما: النخبة المحلية والنخبة المركزية¹³.

وتتفرع عن نظرية النخبة، مفهوم النخبة السياسية، الذي يتضمن عدة أنواع وتصنيفات، تأتي على رأسها النخبة المؤسساتية التي تنتمي إلى مؤسسات الدولة كالحكومة والبرلمان. فنخبة الوزراء، تصنف ضمن خانة النخبة الحكومية، ونخبة النواب تصنف داخل خانة النخبة البرلمانية، والتي تتمتع بدور الدفاع عن الوطن، من خلال النيابة التمثيلية عن كافة المواطنين.

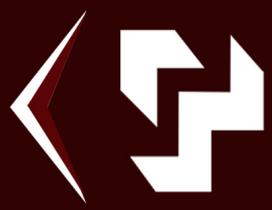
ثانيا: في تحديد خصائص النخبة النيابية بالمغرب

في هذا الإطار سنحاول مقارنة الصنف المتعلق بالمؤسسة التشريعية باعتبارها نخبة نيابية برلمانية. هذه الأخيرة، في أبسط تعارفها، تعني كل الأشخاص المرشحين و"المنتخبين" لشغل مراكز القيادة داخل هرم الدولة، وفق أهلية محددة وشروط معينة (كما هو منصوص عليها في مدونة الانتخابات داخل كل بلد). وهذا، ما يفرض عليها مجموعة من الخصائص الأساسية، والتي تميزها عن باقي النخب، سواء في المجال السياسي على صعيد الدولة أو في المجال الثقافي والمعرفي أو الاقتصادي والاجتماعي. من بين هذه الخصائص التي نجدها في المغرب،¹⁴ نذكر:

¹² توم بوتومور، "النخبة والمجتمع"، مرجع سابق، ص 11.

¹³ ونشير هنا إلى أن الأسماء تختلف من باحث لآخر، ومن مجتمع لآخر. غير أن هذا التقسيم، في الغالب هو الذي يستعمل في العديد من الدراسات والأبحاث المتعلقة بالبحث في نظريات النخبة عموما.

¹⁴ تجدر الإشارة إلى أن هذه الصفات تم تحديدها وفق ما تم استنتاجه في إطار مخرجات بحث ميداني أكاديمي عبارة عن أطروحة دكتوراه حول موضوع النخب النيابية البرلمانية وعلاقتها بتمثلي دوائرها الانتخابية من خلال دائرة انتخابية نموذجية. للمزيد، يرجى الرجوع إلى: عبد الرحيم خالص، "الناخب والمنتخب، دراسة سوسيوسياسية حول التواصل النيابي بالمغرب (دراسة حالة الدائرة الانتخابية بزو-واويزغت)"; مرجع سابق.



- الصفة الانتخابية التي يتمتع بها الشخص الحاصل على التزكية الحزبية لصالحه أو لصالح اللائحة التي يمثلها، إن كان المرشح منتميا حزبيا أو كان مترشحا مستقلا إذا توفرت فيه شروط ذلك حسب شروط الترشح للمنافسة في الانتخابات التشريعية؛ وذلك، قصد طلب ثقة المواطنين، من خلال التصويت عبر صناديق الاقتراع لتمثيلهم نيابيا بالمؤسسة البرلمانية. والأهم هنا، أن المرشح/ النائب، يُنتخب من طرف المواطنين في أفق التحاقه بالمؤسسة التشريعية لممارسة الأدوار التي يحددها الدستور المغربي لسنة 2011، والمتمثلة في التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العمومية، بجانب الوظيفة الدبلوماسية.

- الصفة التمثيلية التي تحمل النائب البرلماني مسؤولية التمثيل السياسي لكافة المواطنين بدون استثناء، بغض النظر عن انتخابه المحلي¹⁵. وهي صفة توفيقية تكاملية بين الأصل الاجتماعي للمرشح النائب، والدور السياسي المكتسب من خلال الشرعية الانتخابية. الأولى نتيجة عامة محلية ترابية (جماعية أو جهوية) والثانية نتيجة عامة وطنية. والأهم في هذه الصفة، أن النائب ممثل للمواطنين عامة بدون استثناء¹⁶.

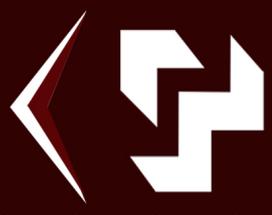
- الصفة النفعية التي تفرض على النائب البرلماني، واجب الدفاع عن المنفعة العامة دون المنفعة الخاصة التي تعود لشخصه. أي تجاوز الصفة المحلية الضيقة إلى الصفة الوطنية الشاملة لكل المكونات الاجتماعية. وما يهمننا في هذه النقطة، هو أن النائب البرلماني يسعى إلى المصلحة العامة للمواطنين والوطن في نفس الآن وتقديم خدماته للمواطنين من خلال وظائف التشريع والمراقبة ثم عمليات التقييم.

- الصفة التواصلية باعتبار المرشح البرلماني منتخبا محليا قبل أن تكون تمثيليته وطنيا. وعليه، يتوجب على النائب البرلماني، الحفاظ على الدورة التواصلية الافتراضية لفعل التواصل السياسي البرلماني بين النائب والمواطن. وذلك، يعني أن النائب البرلماني هو حلقة الوصل بين الناخبين وبين السلطة المركزية عبر فعل تواصل يحرص إرادة المواطنين وانتظاراتهم أو حاجياتهم ومطالبهم التي يترجمها في إطار وظائف التشريع والمراقبة ثم التقييم.

كل هذه الصفات، لا تخلوا نظريا من تأثيرات الواقع الاجتماعي والسياسي الذي يختلف من دائرة انتخابية لدائرة أخرى، وأيضا من تأثيرات الكفاءة المعرفية والعلمية للنواب البرلمانيين أثناء أداء مهامهم القانونية السياسية

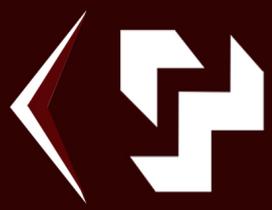
¹⁵ أنظر بهذا الخصوص، علاقة نظرية التمثيل السياسي بأسس مشروعية الممارسة البرلمانية لدى مختلف النواب، ضمن: محمد الغالي، "التدخل البرلماني في مجال السياسات العامة في المغرب (1984-2002)"، (مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية، ط 1، 2006)، ص 92-102.

¹⁶ أنظر أيضا حول التمثيل السياسي وأفاقه بالمغرب: أحمد مفيد، "التمثيل السياسي بالمغرب على ضوء انتخابات 7 شتنبر 2007"، في "اقتراع 7 شتنبر بين السياسات الانتخابية والآثار السياسية"، العدد 1، المجلة المغربية للسياسات العمومية، (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، مارس 2008)، ص 9-25.



والاجتماعية؛ ولذلك، قد يصادف الباحث وجود اختلاف في قوة بروز هذه الصفات عند البعض من النواب دون النواب الآخرين، لأنها ذات طابع ذاتي ثقافي قبل أن تكون ذات طابع قانوني ومؤسسي حسب وجهات نظر المستجوبين في إطار البحث الميداني المشار إليه سابقاً.¹⁷

¹⁷ عبد الرحيم خالص، "الناخب والمنتخب، دراسة سوسيو-سياسية حول التواصل النيابي بالمغرب (دراسة حالة الدائرة الانتخابية بزواويزغت)"، مرجع سابق.



الفصل الثاني: محددات النخبة النيابية المحلية والوطنية بالمغرب

انطلاقا من الخصائص المذكورة أعلاه، يمكن الحديث عن جزأين متكاملين ومندمجين ضمن النخبة النيابية البرلمانية بالمغرب: نخبة نيابية برلمانية سياسية (وطنية) **élite national** ونخبة نيابية برلمانية اجتماعية (محلية) **élite local** أو ما يمكن وصفه أيضا بالنخبة النيابية الترابية.¹⁸

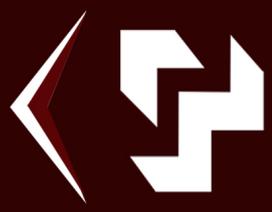
وقبل التطرق إلى هذا التصنيف أو التقسيم للنخب البرلمانية في النقط القادمة، تجدر الإشارة إلى أننا قد اعتمدنا مبررات قانونية ومؤسسية ذات طابع سياسي من جهة، ومبررات ميدانية ومجالية ذات طابع اجتماعي من جهة أخرى.

تكمن الأولى على صعيد الطبيعة القانونية التي تمنح المترشحين في الانتخابات التشريعية والفائزين بمقعد فيها، صفة النائب البرلماني قانونيا. وهي الصفة التي تمكنه من ولوج قبة البرلمان كسلطة سياسية مؤسسية، يمثل من خلالها المجتمع الكلي نيابة عن مختلف المواطنين الناخبين على الصعيد الوطني.

بينما، تكمن الثانية على صعيد المجال الترابي الذي يتحدد بالدائرة الانتخابية كمجتمع محلي مصغر، من خلال نفس الصفة، أي كنائب برلماني، لكن مع التركيز على نقطة انطلاق المرشح للفوز بالمقعد النيابي، وهو المجال الترابي المرتبط بالممارسة الميدانية ذات الطبيعة الاجتماعية التي تعود إلى الدائرة الانتخابية؛ وذلك، بالرغم من وعينا بأن النائب البرلماني ممثل وطني وليس ممثلا محليا. وهو الطابع الذي أصبحنا نشهد تطوره بالمغرب منذ دستور 2011، نظرا لطبيعة المطالب والحاجيات ذات الطابع الاجتماعي من جهة، ونظرا لطبيعة تحول العلاقات مما هو وطني مؤسسي إلى ما هو محلي ميداني، يفترض ولو رمزيا وأخلاقيا التواصل مع المواطنين التابعين للدوائر الانتخابية التي ينتمي إليها النواب البرلمانيين.

عموما، يمكن القول بأنها مبررات متكاملة فيما بينها، من خلال تكامل الأدوار الوطنية والمحلية لدى النائب البرلماني؛ أولا باعتباره نائبا مرشحا باسم الدائرة الانتخابية التي فاز بمقعد عنها، وهي التي تمنحه صفة النخبة النيابية البرلمانية كنخبة محلية (أولا)، نعتبر مهمتها ميدانية على مستوى المجال الترابي وذات طابع اجتماعي رمزي وأخلاقي؛ وثانيا باعتبار النائب البرلماني ممثلا للأمة، مما يمنحه أيضا صفة النخبة النيابية البرلمانية كنخبة وطنية (ثانيا)، وهي المهمة التي يعترف له بها الدستور كمهمة ذات طابع سياسي قانوني ومؤسسي.

¹⁸ تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن النخبة المحلية تنطبق - ولو تجاوزا - في هذا السياق، على النخبة النيابية الترابية - إذا صح التعبير - وفق النعت الجديد الذي وصف به المشرع المغربي في دستور 2011 الجماعات المحلية باعتبارها جماعات ترابية. وعليه، يمكن الحديث عن النخبة النيابية الترابية كنخبة ترابية عموما عوض النخبة المحلية!



أولاً: محددات النخبة النيابية كنخبة محلية

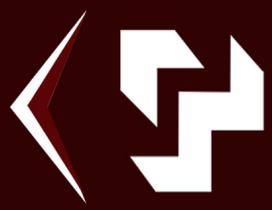
وتتحدد النخبة البرلمانية السياسية المحلية (جماعية كانت أو جهوية)، من خلال الدور المفروض والمفترض من أن يلعبه المنتخب النيابي البرلماني خارج الأدوار الرسمية داخل قبة البرلمان. من ذلك مثلاً، لعب دور المساعد الاجتماعي عبر تقديم المساعدات الممكنة، في حدود الإمكانيات المتوفرة، دون انتظار طلب ذلك من طرف المواطنين، وبالخصوص على مستوى الدائرة الانتخابية التي يمثلها؛ مع العلم بأن هذا الدور هو من صميم مهام المستشار الجماعي كمنتخب ترابي على مستوى الجماعة الترابية.

في هذا الإطار، يلعب النائب البرلماني، دوراً محلياً مفترض عليه اجتماعياً أن يؤديه على المستوى الميداني المرتبط بالمجال الترابي (وإن غير مفروض عليه ذلك قانونياً أو دستورياً). وهو دور، يقدم من خلال النائب البرلماني مبادرات شخصية مبنية على أسس ومعطيات دراسية، يقوم بها مستشاروه ونوابه بالدائرة الانتخابية التي يمثلها، هذا من جهة؛ أما من جهة أخرى، فيمكنه أن يلعب أيضاً دور المحتضن الاجتماعي باعتباره الصوت البديل عن "الأغلبية الصامتة"، بحيث يمكنه أن يتحدث بلسانهم ويدافع عن حقوقهم، ويقدم شكواهم ومطالبهم إلى السلطات المعنية للبحث عن الحلول والبدائل الممكنة لتجاوزها أو الاستجابة لها.

ومن هنا، تبتدئ المهمة الثانية التي يتحول المنتخب البرلماني خلالها إلى نخبة برلمانية سياسية وطنية، حيث يلعب دور النائب البرلماني الذي تسمح له الإمكانيات الموضوعية كعضو نيابي مؤسسي من ممارسة وظائفه وأدواره السياسية كما هي محددة دستورياً بهدف تحقيق ما لم تحققه له الوظيفة الاجتماعية كـ "رجل ميدان"، لأن الأصل هو الدائرة الانتخابية والمجتمع، أي الميدان الاجتماعي. ولذلك، نرى أنه من الجدير طرح تساؤل في هذا الإطار، وهو: هل يحق وصف "السوسيولوجي" على المنتخب البرلماني باعتباره رجل ميدان من الدرجة الأولى (على الأقل على المستوى المحلي = الدائرة الانتخابية = مجموعة من الجماعات الترابية)؟

إن الغاية من اعتبار النائب البرلماني، منتخِباً محلياً، ذو أدوار اجتماعية يفترض منه أدائها لفائدة مواطني دائرته الانتخابية التي ترشح فيها لأول وهلة، هي محاولة الحفاظ على ذلك الرابط الاجتماعي ذو الطابع الرمزي والأخلاقي الذي يجمع النائب البرلماني كمواطن محلي بمختلف مواطني الدائر الانتخابية التي ينتمي إليها باعتبارها مجتمعاً محلياً مصغراً عن المجتمع الكلي الذي يمثله الوطن عامة.

ولذلك، فإداء هذه المهمة، سوف يرفع من قيمة النائب البرلماني في نظر الساكنة المحلية، على الأقل فيما يخص المشاريع التنموية ذات الطابع الاجتماعي التي لا تحتاج إلى وساطات قطاعية ومؤسسية تفترض مسطرة معقدة على المستوى البرلماني، بقدر ما تتطلب شراكات واتفاقيات بين الدائرة الانتخابية وبعض المؤسسات المحلية



كشركات التنمية على الصعيد الجهوي مثلا أو مع بعض جمعيات المجتمع المدني؛ مع العلم، بأننا واعون بالحدود الوظيفية بين أدوار النائب البرلماني والمستشار الجماعي، مما يفترض حرصا دائما لتفادي تداخل المهام أو اختلاطها، في إطار التشجيع على تكاملها واندماجها لخدمة المصلحة العامة للمجتمع المحلي على مستوى الجماعة الترابية والدائرة الانتخابية والجهة.

ثانيا: محددات النخبة النيابية كنخبة وطنية

أما مهمة النخبة البرلمانية السياسية الوطنية، فتبتدئ من داخل المؤسسة التشريعية، حيث النائب البرلماني ينفصل عن الواقع والوقائع ويتجه إلى مباشرة مهامه المنصوص عليها دستوريا (في التشريع وفي المراقبة وفي تقييم السياسات العمومية فضلا عن الأدوار الدبلوماسية حسب الدستور المغربي لسنة 2011).

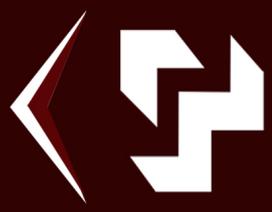
غير أنه في هذه الحالة، تتحول المبادرة من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني، حيث تُثار الوقائع التي تثير الرأي العام الوطني وتخدم المصلحة العامة وفق وظائف النائب البرلماني؛ ومن خلالها، يصبح النائب البرلماني في موقع المراقب للسلطة التنفيذية لتوجيه مشاريعها وفق ما يخدم مصالح المواطنين حيناً، أو مشرعا حيناً آخر؛ بينما، يحاول البحث، كلما أمكنه ذلك، عن علاقات ثنائية أو متعددة الأطراف، من خلال اتفاقيات شراكة واستثمارات في خدمة القضايا المصيرية للوطن والمواطن في إطار العمل الدبلوماسي والعلاقات الخارجية.

إذن، فالجمع بين المهمتين، يمنح النائب البرلماني صفة النخبة البرلمانية بكل ما تعنيه من معاني النخبة السياسية. تلك النخبة التي تجمع بين المحلي والوطني في دور النخبة النيابية التي تمثل الوطن والمواطن.

ومن ذلك، التقسيم الذي يقترحه جاك كوين هوثر Jacques COENE-HUTHER من خلال كتابه "سوسيولوجيا النخب"¹⁹، حيث، يقسم النخبة -عموما- إلى نخبة محلية، يلقبها بـ les localistes ونخبة فوق محلية، يلقبها بالكوسموبوليتيكية les cosmopolistes إن صح التعبير.

الأولى، تمارس السلطة السياسية على المستوى المحلي، وتهتم بالشأن العام المحلي في حدود المصالح التي تخدم المحيط الذي تنتمي إليه كالمدينة مثلا؛ كما تلفت اهتمامها، المشاكل المحلية دون الوطنية أو الدولية. فالزعيم المحلي كما يؤكد HUTHER أو رجل السياسة المحلي، مثل النائب البرلماني على مستوى دائرته الانتخابية، يتميز بممارسة مهامه السياسية باختصاصات محدودة فيما هو محلي، إذ تجده لا يهتم سوى بمصالح مدينته (أو دائرته)، ويتكلف أساسا بالنظر في المشاكل المحلية دون النظر بتاتا إلى تدبير المشاكل الوطنية أو المشاكل ذات الطابع الدولي. بينما، من يلقبهم بـ "الكوسموبوليتستيين" les cosmopolistes، فيهتمون أكثر بمختلف القضايا

¹⁹ Jacques COENE-HUTHER, Sociologie des élites, (Paris : Armand Colin/ SEJER, 2004).



خارج الحدود المحلية، ويعطون الأولوية لما يتداول على المستوى الشمولي للمجتمع²⁰. فهل يمكن الحديث في الحالة المغربية عن هاذين الصنفين؟

ما دام، ما يهمننا، هو النخبة البرلمانية، فنشير على أن نموذجاً HUTHER، يجتمعان ويتكاملان عبر النخبة البرلمانية المغربية، حيث الاهتمام في مرحلتها الأولى بالمواضيع والمشاكل المحلية، استعداداً في مرحلتها الثانية للنظر في الأحداث والوقائع الوطنية والدولية التي تهتم المجتمع المغربي بأكمله. أي الجمع بين ما يسميه Huther بـ « local leader » أو localistes باعتبارها نخبة محلية سياسية تمارس السلطة على المستوى المحلي، و les cosmopolistes التي تمارس مهامها السياسية على المستوى الشامل والكلبي للمجتمع والدولة.

يمكن، عموماً، تعريف النخبة، سواء المحلية أو الوطنية، انطلاقاً من التعريف الذي قدمه جون واتربوري John WATERBURY، اعتماداً على تعريف ريمون آرون Raymond ARON للنخبة السياسية باعتبارها تلك "الأقليات الاستراتيجية التي توجد في مواقع استراتيجية من المجتمع وتتحكم في السلطة ليس فقط داخل مجالها الخاص، ولكن أيضاً في مجال القضايا العامة"²¹. من هذا المنطلق، عرفها واتربوري،²² بأنها تلك الفئة السياسية من الذين "يستطيعون لأسباب مختلفة أن يؤثروا في سلطة القرار على المستوى الوطني، كما يستطيعون التدخل في عملية توزيع المنافع وفرض مطالبهم، ويرتبط نفوذهم بشبكات الأتباع والأصدقاء من ذوي المناصب العليا، وتضم هذه الشبكات كل من الأحزاب السياسية والنقابات والعائلات الكبرى والقبائل والضباط العسكريين والعلماء والشرفاء"²³.

فهل تدخل النخبة النيابية البرلمانية المغربية، بدورها، ضمن هذا التعريف؟ أم أنها تدخل ضمن تصنيف خاص بها؟

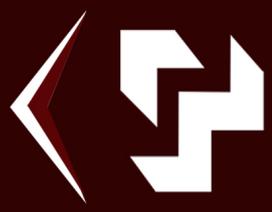
²⁰ « Le leader « local » ou localistes, à l'esprit de clocher. Il limite ses intérêts à la ville qui est la sienne, il se préoccupe essentiellement des problèmes locaux et n'accorde guère d'attention aux gestions nationales ou internationales ».

« À l'opposé, le type « cosmopolite » bien qu'il ne se désintéresse pas de sa propre commandé dans laquelle, il exerce également une certaine influence, ne cesse pas situer les problèmes locaux dans le contexte plus large de la société globale ». Ibid., PP 118-120.

²¹ Raymond ARON, Catégories dirigeantes ou classes dirigeantes, (RFSP, 1965), P 717.

²² ضمن النسق السياسي المغربي.

²³ جون واتربوري، "الملكية والنخبة السياسية في المغرب"، ترجمة ماجد نعمة وعبود عطية، (دار الوحدة للطباعة والنشر، 1982)، ص 81 و82.



النخبة السياسية والانتخابات التشريعية

بحث حول خصائص ومحددات "صناعة" النخب النيابية بالمغرب

خاتمة:

إن مفهوم النخبة البرلمانية بالمغرب وبشقها المتكاملين سياسيا، على المستوى المحلي وعلى المستوى الوطني، من خلال صفاتها المميزة لها ضمن النخبة السياسية عموما، تستمد أهميتها ضمن النسق الكلي للنخبة الاجتماعية والسياسية المغربية²⁴، من خلال ما تحضها به من فرضيات، ضمن سياق تبلورها وتوظيفها؛ ويمكن، في هذا الإطار، استنتاج بعض ما تتميز به من وضعيات كما يلي:

- تلعب، النخبة النيابية البرلمانية بالمغرب، دورا أساسيا في بلورة حلقة وصل مهمة ورئيسية بين المجتمعات المحلية والمجتمع الشامل؛

- تُعد مكانة النخبة النيابية البرلمانية، داخل النسق السياسي الترابي والبناء الاجتماعي بشكل عام بالمغرب، إحدى المتغيرات الأساسية التي لا يمكن تجاهلها من أي تحليل وفهم أو تفسير للدينامية الاجتماعية والسياسية على الصعيد المحلي (الجماعي والجهوي) ثم الوطني. أولا، باعتبارها "مُنْتخَب اجتماعي" محلي؛ وثانيا، باعتبارها ممثل نيابي سياسي وطني؛

- تعكس، النخبة النيابية البرلمانية، المجتمع المحلي، مثلما تعكسه النخبة المحلية/ الترابية حسب ريمي لوفو Rémy LEVEAU؛ وذلك، لأنها وليدة الدوائر المحلية الانتخابية، قبل كل شيء. وفهم النسق النيابي البرلماني بالمغرب، يقتضي فهم نسق النخبة البرلمانية، اعتمادا على أصولها المحلية وانطلاقا من محيطها العام؛

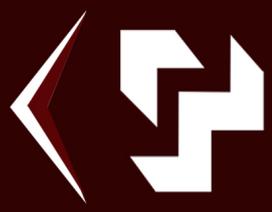
- لا تنفصل، دراسة النخبة النيابية البرلمانية بالمغرب، عن دراسة السلطة السياسية المتمثلة في الوظائف الدستورية التي يمنحها الدستور لتلك النخبة، باعتبارها "قشدة المجتمع" كما يصفها عبد الرحيم العطري،²⁵

²⁴ في إطار النسق السياسي المغربي، ولاسيما ما قبل الانتخابات التشريعية لسنة 1998؛ ويؤكد الباحث الحسن اللحية بأن النخبة السياسية المغربية المستحوذة آنذاك على أغلب المناصب الإدارية والاقتصادية، والتي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالدوائر الانتخابية المحلية التي تنتمي إليها، قد تميزت بعدة محددات عامة. وهي:

- قلة عددها؛
- استعمالها للأساليب التقليدية لبلوغ هدف غير تقليدي بقصدية ووعي؛
- تشكيلها لأحزاب الأتباع؛
- نهجها لمجتمع المربعات؛
- ضرورة الزعيم؛
- تقاطعها مع المخزن ورجالاته.

أنظر للمزيد: الحسن اللحية، "مسارات النخب السياسية بالمغرب، دراسة في النخبة والانتخابات والنقابة"، (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 1998)، ص 24.

²⁵ عبد الرحيم العطري، "صناعة النخبة بالمغرب: المخزن والمال والنسب والمقدس. طرق الوصول إلى القمة"، منشورات دفاتر وجهة نظر، (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ط 1، 2006)، ص 11 و17.



النخبة السياسية والانتخابات التشريعية

بحث حول خصائص ومحددات "صناعة" النخب النيابية بالمغرب

والتي تشكل الرهان الأساسي الذي تتمحور حوله العلاقات بين الأفراد والمجتمع من جهة، والمجتمع والحاكم من جهة أخرى؛ ولاسيما ما يتعلق بوظائف التشريع والمراقبة ثم التقييم؛

- أخيرا، تُشكل النخبة النيابية البرلمانية، إحدى الوسائط الرئيسية التي تلجأ إليها السلطان المحلية والمركزية وكذلك النخبة الوطنية للتأثير على المجتمعات المحلية في توجهاتها القرارية المختلفة. فالنخبة البرلمانية المغربية، هي العمود الفقري للمؤسسة التشريعية في المغرب، وفي أي بلد كيفما كان، وهي أيضا نواتها الصلبة، والمدافعة عن المصالح العليا للوطن والمواطنين بجانب السلطتين التنفيذية والقضائية، اللتان تمثلان أبرز المنفذين لما يقرره صوت الشعب عبر نوابه وممثليه البرلمانيين.

وكيفما كانت طبيعة النخبة بالمغرب، سواء محلية أو وطنية، فإن النخبة السياسية النيابية التي تهتمنا في هذا المقام، تتحدد من خلال دورها المطلوب ميدانيا من طرف المواطنين، سواء على الصعيد المحلي (الجماعي والجهوي) أو على الصعيد الوطني. ولذلك، فإن النخبة النيابية المغربية، مطالبة بالتوازي ما بين مهامها البرلمانية في التشريع والمراقبة والتقييم، والوظيفة الاجتماعية الأخلاقية الكامنة في "ضرورة" التواصل مع المواطنين. لأن ذلك، يُعد بدوره من المهام الرئيسية المحددة لوجودها السياسي عامة. ألا تستمد البرلمانات بمختلف أنواعها وأشكالها، سلطات مهامها من المواطنين (جمهورا وشعبا وأمة)؟²⁶

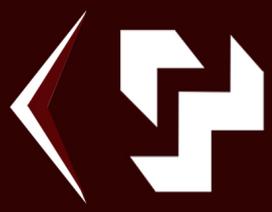
ومن هنا، نخلص إلى أن النخبة النيابية البرلمانية بالمغرب، تلعب بالفعل دورا هاما، أيضا، في توجيه السياسات العامة المحلية والوطنية، انطلاقا من أدوارها المهمة في علاقتها بالمجتمع المحلي من جهة، ثم في علاقتها بالمجتمع ككل من جهة أخرى، سواء تأثيرا أو تأثرا.²⁷

يمكن القول، في الأخير، بأن وصول النخبة النيابية للتأثير على مراكز القرار، يستدعي المرور من عدة قنوات، قد تكون إدارية أو سياسية،²⁸ بغية تحقيق الدور الذي من أجله تم اختيارها لكي تنوب عن المجتمع في شموليته عبر تمثيلية سياسية لا تزال موضع العديد من التساؤلات والإشكاليات.

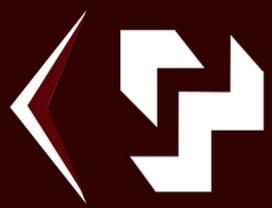
²⁶ أنظر حول طبيعة العلاقة التي تربط البرلمانات بالمواطنين: غريغ باول، التقرير البرلماني العالمي، طبيعة التمثيل البرلماني المتغيرة، ترجمة حورية قيسي، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة؛ وجنيف: الاتحاد البرلماني الدولي، منشورات الأمم المتحدة، أبريل 2012)، 13-25.

²⁷ يمكن لفت الانتباه، في هذا الإطار، إلى ما سجله الدستور المغربي لسنة 2011، فيما يخص دور البرلمان والبرلمانيين في صياغة السياسات العامة بنوعها: المحلية والوطنية؛ وربطها على مستوى الممارسة بـ "الإرادة العامة لمجموع الناخبين". للمزيد أنظر: حسن طارق، "السياسات العمومية في الدستور المغربي الجديد"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 92، (الرباط، مطبعة المعارف الجديدة، 2012)، ص 38.

²⁸ أنظر فيما يخص القنوات التي يمكن للنخبة -وخصوصا منها المحلية- أن تمر منها للوصول إلى مراكز القرار السياسي والإداري سواء على المستوى المحلي أو الوطني، من خلال: عبد الرحيم خالص، "العلاقات الزبونية بحث في طرق غزو المناصب الإدارية والسياسية المحلية بالمغرب"، مرجع سابق، ص 31-36.



فما طبيعة هذه العلاقة التمثيلية؟ وهل ترقى هذه العلاقة التمثيلية إلى درجة التواصل سياسيا مع مانحها "الأصليين" كاعتراف بوجودهم الميداني من جهة، وكإنصاف لحقهم المشروع في التواصل مع ممثلهم من جهة أخرى (مع العلم بأن المواطنين الناخبين، هم طرف أساسي ومشارك في تحديد معالم وعناصر المعادلة التواصلية النيابية البرلمانية)؟

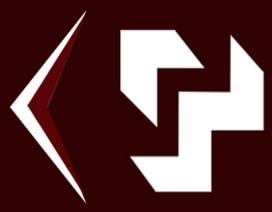


لائحة المراجع المعتمدة

(كتب، أطروحات، أبحاث، مقالات وتقارير)

باللغة العربية:

1. أحمد مفيد، "التمثيل السياسي بالمغرب على ضوء انتخابات 7 شتنبر 2007"، في "اقتراع 7 شتنبر بين السياسات الانتخابية والآثار السياسية"، العدد 1، المجلة المغربية للسياسات العمومية، (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، مارس 2008)؛
2. برهان غليون، "مجتمع النخبة"، (معهد الإنماء العربي، دراسات الفكر العربي، ط 1، 1979)؛
3. توم بوتومور، "النخبة والمجتمع"، ترجمة جورج جحا، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 2، 1988)؛
4. جون واتربوري، "الملكية والنخبة السياسية في المغرب"، ترجمة ماجد نعمة وعبود عطية، (دار الوحدة للطباعة والنشر، 1982)؛
5. الحسن اللحية، "مسارات النخب السياسية بالمغرب، دراسة في النخبة والانتخابات والنقابة"، (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 1998)؛
6. حسن طارق، "السياسات العمومية في الدستور المغربي الجديد"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 92، (الرباط، مطبعة المعارف الجديدة، 2012)؛
7. عبد الرحيم خالص، "العلاقات الزبونية، بحث في طرق غزو المناصب الإدارية والسياسية المحلية بالمغرب"، مجلة "شؤون استراتيجية"، العدد الرابع (تطوان: مطبعة الخليج العربي، نوفمبر-يناير 2011)؛
8. عبد الرحيم خالص، "الناخب والمنتخب، دراسة سوسيوسياسية حول التواصل النيابي بالمغرب (دراسة حالة الدائرة الانتخابية بزو-واويزغت)"؛ أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام (مراكش: كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة القاضي عياض؛ أكتوبر 2014، أطروحة دكتوراه غير منشورة)؛
9. عبد الرحيم العطري، "صناعة النخبة بالمغرب: المخزن والمال والنسب والمقدس، طرق الوصول إلى القمة"، منشورات دفاتر وجهة نظر، (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ط 1، 2006)؛



10. غريغ باول، التقرير البرلماني العالمي، طبيعة التمثيل البرلماني المتغيرة، ترجمة حورية قيسي، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة؛ وجنيف: الاتحاد البرلماني الدولي، منشورات الأمم المتحدة، أبريل 2012)؛
11. محمد الغالي، "التدخل البرلماني في مجال السياسات العامة في المغرب (1984-2002)"، (مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية، ط 1، 2006).

باللغة الأجنبية:

12. Charles Right MILLS, L'élite du pouvoir (Paris : Maspero, 1969 [1956]) ;
13. Gaetano MOSCA, The Ruling Class (Elementi di Scienza Politica).Translated by Hannah D. Kahn. (New York: McGraw-Hill Book Company. 1939);
14. Jacques COENE-HUTHER, Sociologie des élites, (Paris : Armand Colin/ SEJER, 2004) ;
15. Jean-Claude THOEING, Qui décide en politique ?, Sciences humaines, (Mai-Juin, 1993 hors-série n°2) ;
16. Pierre VERMEREN, Ecole, élite et pouvoir, Maroc – Tunisie XXème siècle, (Rabat-Salé : Alizés, Février 2002) ;
17. Raymond ARON, Catégories dirigeantes ou classes dirigeantes, (RFSP, 1965).